كلمة الدكتور جوزف طربيه

رئيس جمعية مصارف لبنان

في اللقاء الموسع للهيئات الاقتصادية في لبنان

تحت عنوان :

" حتى يبقى عمل للعمال ... أنقذوا الاقتصاد "

البيال – ٢٠١١/١٠/٢٠

أيها السيدات والسادة،

أتوجه اليكم اليوم جميعاً بإسم القطاع المصرفي مجتمعاً، لأعلن بإسمه تضامننا مع الهئيات الاقتصادية التي نشكل العمود الفقري لها، في رفضنا للمقاربة المرتجلة لموضوع تحديد الحد الادنى للأجور وزيادة غلاء المعيشة، وأسارع الى القول أنه معاذ الله أن يدخل في روع أحدنا أننا غير مدركين للأزمة المعيشية التي تواجه عمال بلدنا وموظفيه وأصحاب الدخل المحدود فيه، أو أننا لا نتعاطف بقوة معهم لتحسين مستويات معيشتهم، لا بل نحن في القطاع المصرفي نعتز بالمعاملة المميزة التي نقدمها لموظفينا والتي تكرس دورياً بالعقد الجماعي الذي يعطي ميزات تفضيلية لموظفينا.

إن صرختنا اليوم تأتي في وجه قرار الزيادة غير المدروسة التي تضر بالعمال والمستخدمين وتلحق إهتزازاً بالإقتصاد الكلي، لأنها زيادة إنعكست على أسعار السلع والخدمات والإيجارات والاقساط المدرسية وغيرها، فزالت المفاعيل المرتجاة منها التي ينتظرها العمال والمستخدمين.

كما أن هذه الزيادة ستلقي أعباء على الكثير من المؤسسات التي تكافح للبقاء على قيد الحياة في ظل ظروف اقتصادية متراجعة نتيجة الانكماش الاقتصادي، كما هو حال القطاع الصناعي والقطاع الفندقي ومعظم القطاع التجاري؛ مما سينعكس على قدرة هذه المؤسسات في تحمل الكلفة الاضافية الحاصلة، الامر الذي سيترتب عنه تقليص فرص العمل الجديدة، وصرف للعمال في بعض القطاعات، وكذلك تعثر تسديد الديون المتراكمة.

أما بالنسبة للدولة، وهي أكبر رب عمل في لبنان، فإن آثار الزيادة على الخزينة ا لعامة كبيرة، ولن يمكن للدولة تغطية كلفة الزيادة إلا عن أحد طريقين: أما زيادة الضرائب أو زيادة المديونية العامة، أو الاثنين معاً. وبالطبع ستطرق الدولة أبواب المصارف لطلب المزيد من

الدين بدلاً من العمل على تخفيض الدين، مع كل الإنعكاسات السلبية التي يسببها إزدياد المديونية على الاقتصاد اللبناني ومستقبل البلد.

أيها السيدات والسادة،

إن القطاع المصرفي اللبناني، الذي يضمّ أكثر من عشرين ألف موظف يؤمِّن لهم ، باعتراف الجميع، أفضل العطاءات والتقديمات المتاحة في سوق العمل اللبنانية، علاوةً على أكبر قدر ممكن من الإستقرار الوظيفي ، يهمّه في هذه الظروف التأكيد على الثوابت التالية:

١- التضامن التام والكامل مع الهيئات الإقتصادية كافة في النظرة الشمولية غير المجزَّأة وغير المجتزَأة الى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في لبنان، وفي الإحتجاج السلمي ، الهادىء والحازم ضد القرارات الأخيرة التي صدرت عن الحكومة لمعالجة التحرّكات المطلبيّة للاتحاد العمالي العام ، والتي اتّسمت مع الأسف بارتجاليّة واضحة وبضعف التبصّر والرويّة.

٢- الحرص الشديد على تعزيز العمالة اللبنانية واستحداث فرص العمل اللائق والكريم للمواطنين اللبنانيّين، وعلى صون القوة الشرائية لجميع الأُجَراء والمستخدَمين.على أن تأمين هذه الشروط يبقى رهن الحفاظ على ديمومة المؤسسات الإقتصادية، وتعزيز انتاجيّتها وضمان استمرارها متعافيةً داخل دورة الإنتاج في أوضاع مالية سليمة.

٣- الدعوة الى التكامليّة في معالجة مسبّبات الأزمة الإقتصادية – الإجتماعية، بحيث لا تأتي الحلول أو المعالجات على حساب أيّ طرف من أطراف الإنتاج، ولا بخاصة على حساب المصلحة العامة التي تعني الجميع، عمّالاً ومستخدَمين وأرباب عمل ومستثمرين؛ والتشديد على أن أيَّ مقاربة للشأن الإجتماعي لا تشتمل على معالجة جذرية لمعضلات النقل المشترك وصندوق الضمان الإجتماعي والتعليم الرسمي تبقى معالجة قاصرة عن تلبية حاجات الناس والإستجابة الفعلية لمتطلّباتهم المشروعة .

فانطلاقاً من هذه الثوابت ، نعلن وقوف القطاع المصرفي الى جانب الهيئات الإقتصادية في اعتراضها على قرار الحكومة الأخير المتعلّق بزيادة الأجور، وهو القرار الذي لم يرض أحداً، لا العمال ولا الهيئات الاقتصادية، وندعو الحكومة الكريمة ، ولا سيّما الوزراء المختصّين ، الى رعاية استئناف حوار موضوعي ، معمّق ورصين ، في شأن السبل الناجعة لمعالجة الأوضاع المعيشية والإقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد بمزيد من التروّي والتبصُّر. وشكراً لكم.